International Academic
Journal for Arabic
Language and Literature
2(1)(2020)73-102

الرايه الدولية الالكترونية
INTERNATIONAL ELECTRONIC ALRRAYIH

المجلة الأكاديمية العالمية
للغة العربية وآدابها
٢(١)(٢٠٢٠)٧٣-١٠٢

تعريف الصفة المشبهة (دراسة وصفية تحليلية)

Defining of alssefaalmoshabaha

(Descriptive And Analytic Study)

د. عمر عبد العزيز أحمد الزعبي

doctoraziz34@yahoo.com

abstract

This research studied the scientists concern with defining the term in the old classification since its appearance indicating its conditions and jeopard . it takes from these conditions a criteria for judging the old defectionsof the resembled adjective to state on the suitable definition or suggesting another one away from the scientist one. The research deals with two faces of adjective. Firstly, the subject of the scientific adjective that used by scientist in their definitions. Secondly,represented in the art of building the definition of resembledadjective of scientists. The research indicates the faults of these definitions which does not apply the condition and jeopardy of the definitions and suggest a definition serve the simile adjective defection depend on the scientists definition themselves away from their differences and achieving the condition of the comprehensive definition.

ملخص

درس البحث اهتمام العلماء بتعريف المصطلح في المصنفات القديمة منذ ظهوره فيها مبينًا شرطه و محاذيره ، متخذًا من تلك الشروط و المحاذير معيارًا لمحاكمة تعريفات الصفة المشبهة قديمًا و حديثًا ؛ للوقوف على أنسب تعريف منها أو اقتراح تعريف بعيد عن خلافات العلماء ، وقد درس البحث تعريف الصفة المشبهة من وجهين : أمَّا أولهما فيتمثل في مادة الصفة المشبهة العلمية التي استخدمها العلماء في تعريفاتهم ، أما ثانيهما فيتمثل في فنية بناء تعريف الصفة المشبهة عند العلماء ، وبيَّن البحث عيوب تعريفات العلماء التي لم تطبق شرط و محاذير التعريف العلماء التي نصَّوا عليها ، واقترح البحث تعريفًا يخدم به مفهوم الصفة المشبهة مستندًا إلى تعريفات العلماء أنفسهم ، بطريقة بعيدة عن خلافات العلماء ، و وبعيدة عن المحاذير التي نصَّ عليها العلماء ، و محققة شرط التعريف الجامع المانع .

المقدمة

حاول البحث دراسة تعريفات الصفة المشبهة في مصنفات علماء اللغة القدماء و المحدثين للوصول إلى أنسب تعريف يفصل بين باب الصفة المشبهة و غيرها من الأبواب الصرفية بطريقة لا تتضمن خلافات علمية؛ خدمةً لمفهوم الصفة المشبهة وخدمةً للمتلقي ، مستخدمًا المنهج الوصفي التحليلي طريقة له للإجابة على بعض الاستفسارات المتمثلة بمدى تأثر العلماء بالمناطقة إبَّان صناعتهم للتعريف، و لتبيان منهجهم و مدى التزامهم بشروط بنائه،ولتبيان خلافات العلماء في تعريف الصفة المشبهة ؛ إذْ إنَّ خلافات العلماء كان لها أثرٌ في اختلافات تعريفاتهم ؛ لذلك قصد البحث إلى الابتداء بتبيان بداية ظهور التعريف في المصنفات اللغوية ، وقدَّم به وظيفة التعريف عندهم ، ثمَّ قدَّم اهتمام العلماء بالتعريف ذاكرًا شرط العلماء في التعريف ومحاذيره ، و سرد البحث بعدها تعريفات الصفة المشبهة في المصنفات اللغوية، وناقش البحث المضمون العلمي الذي تتكون منه تعريفات العلماء بمعزل عن فنيات بنائه ؛وذلك لتوخي الدقة عند إطلاق الأحكام على أيٍّ ،و قام البحث بمحاكمة التعريفات وفقًا لشرط بنائه ، و مدى تجنب التعريف الواحد للمحاذير التي اتفق عليها العلماء.

ظهور التعريف في المصنفات اللغوية

اتفق العلماء _ قديمًا _ على أنَّ " الحد و المعرَّف اسمان لمسمى واحد "[١] ، و قد دخل إلى المصنفات العربية بمختلف صنوفها من المنطق اليوناني،و ظهر بداية عند المناطقة العرب أمثال ابن سينا و الفارابي والرازي والغزالي[٢]، ولكن من

الجدير بالذكر أنَّ ظهوره في المصنفات اللغوية كان في وقت متأخر عن ظهوره عند المناطقة العرب في وقت كانت علوم اللغة إبَّانه قارَّة ،و لم تكن المصنفات الأُوَل قد عرفته ، و لم تتأثر به أمثال مصنفات سيبويه و من تلاه ؛و ذلك لأنَّ المناطقة عرفوا الحدَّ المنطقي بعد بدء حركة الترجمة التي لم تنشط في ، عصر علماء اللغة الأُوَل،و لأنَّ الحدَّ يتطلب وجود المصطلح (المحدود) وفقًا لتعبير المناطقة ، و تلك المصنفات كانت خالية من المصطلح بشكل عام، فالفعل المضارع عند القدماء يشير إلى اسم الفاعل تارة و إلى الحدث تارة ، و إلى زمن الحال تارة أخرى[٣] ، ولو كان سيبويه و من تلاه على دراية بهذا الفن الأرسطو طاليسي لوحدوا المصطلحات ليُعلَم أنَّ التعريف لا يكون إلّا لمصطلح واحد.

لم يكن اللغويون على وفاق مع المناطقة في قضية التعريف ؛ بل إنَّ غير عالم لغوي هاجم التعريف المنطقي و عابه كالزجاجي حيث قال في ذلك : "وليس هذا من ألفاظ النحويين و لا أوضاعهم ، و إنّما هو من كلام المنطقيين ، و إنْ تعلق به جماعة من النحويين ، وهو صحيح على أوضاع المنطقيين و مذهبهم ؛ لأنَّ غرضهم غير غرضنا، و مغزاهم غير مغزانا و هو عندنا على أوضاع النحو غير صحيح" [٤]، أمَّا خالد الأزهري فقد قال في ذلك :"و المحققون قديمًا و حديثًا يستنكرون استعمال الحدود و الألفاظ المنطقية في صناعة النحو و سائر الفنون و يذمون ذلك أبلغ ذم و يعدونه من التخليط و إدخال اصطلاح قوم في اصطلاح آخرين"[٥] ، وأمّا عبده الراجحي فقد نصَّ على أنَّ:" النحاة حين اتصلوا بالمنطق في القرن الرابع حاولوا أن يقدموا شيئًا جديدًا في نظرية التعريف بالاستناد إلى الاستعمال اللغوي"[٦] ثمة من صنَّف كتبًا ردَّ بها على وظيفة التعريف عند المناطقة مثل ابن السِّكيت الذي صنَّف كتاب (إصلاح المنطق)، وابن تيمية الذي صنَّف كتابي (نقض المنطق) و (الرد على المنطقيين) ، وغيرها من المصنفات الأخرى.

نصَّ غير عالم لغوي على أنَّ وظيفة التعريف تكمن في تمييز ما وضع له ،منهم الفاكهي حيث قال: "اعلم أنَّ الحد و المعرِّف في عرف النحاة و الفقهاء و الأصوليين اسمان لمسمى واحد ، و هو ما يميز الشيء عمَّا عداه"[٧] ، و على ذلك ابن تيمية حيث قال:"المحققون من النظار يعلمون أنَّ الحد فائدته التمييز بين المحدود و غيره"[٨]

و في العصر الحديث تناول العلماء قضية التعريف باهتمام خلال دراساتهم المصطلحية ، وأصرَّ العلماء على أنّ وظيفة التعريف تكمن في تمييز الباب الذي هو له من غيره ، وعلى ذلك (محمد الديداوي) حيث قال :تكمن أهمية

تعريف المصطلح في تمييزه و تخصيصه[٩] ، ونصَّ علي القاسمي على هذه الوظيفة حيث قال :إنَّ التعريف"عملية تمييزية "[١٠]،و اعتمدت اللجنة الدولية للتقييس(ISO) هذه الوظيفة لتعريف المصطلح[١١]

اهتمام العلماء بالتعريف :

يتفق العلماء في أنَّ دراسة التعريف في أي مجال علمي وضع له تتكون من شقين : أمَّا أولهما فيتمثل في المادة العلمية التي يستخدمها واضع التعريف ،و أمّا ثانيهما فيتمثل بفنية بناء التعريف ، إذ إنّ التعريف يجب أن يبنى بطريقة لا يظهر بها مشوشًا أو مربكًا . والشقان كلاهما متلازمان في التعريف ، فلا يمكن بناء تعريف دون مادة علمية ، و لا يمكن تقديم تعريف ناجع دون شروط تضبطه .

لمَّا كان التعريف مفتاح الباب العلمي ، وجب على واضعه أنْ يحصر معالمه ، ويقربه إلى المدارك ؛ و لذلك نصَّ العلماء على وجوب أن يكون التعريف جامعًا مانعًا ؛ الأمر الذي من شأنه أن يحقق وظيفته التميزية[12] ،ونعني بالجامع "كونه متناولا لجميع أفراده إن كانت له أفراد وبالمانع كونه آبيا دخول غيره فيه"[13] ، و نصَّ ابن مالك على ذلك عندما دافع عن تعريف الصفة المشبهة عند حيث قال :"و إنَّما يضبطها ضبطًا جامعًا مانعًا ما ذكرته "[14]، و أكدَّ (بروكس) بوجوب هذا الشرط ؛ إذ إنّ التعريف عند علماء اللغة يجب أن يخلو من أي زيادة أو نقصان و يكون ذلك بأن يتساوى طرفاه[15] .

في المصنفات القديمة كانت قضية التعريف الجامع حاضرة في اعتراضات العلماء على بعضهم مثل اعتراض ابن هشام[16]على تعريف الكلام عند أبي حيان ، و اعترض ابن هشام _أيضًا_على تعريف النعت عند ابن الناظم حيث قال:"وهذا الحد غير شامل لأنواع النعت..."[17] و أورد الصبان اعتراض قوم على شراح الألفية الذين نقلوا تعريف النكرة عن الناظم حيث قال" ورُدَّ عليه بأنّه غير جامع لخروج ..."[18] .و اعترض الرضي الأستراباذي على تعريف الحال عند ابن الحاجب حيث قال : تخرج منه الحال الجملة و الحال عن المضاف إليه[19] و اعترض ابن الحاجب على تعريف النعت عند الزمخشري للسبب نفسه [20].

لعّلَّ المدقق في اعتراضات العلماء فإنّه يجد أن العلماء يسعون للوصول إلى تحقيق التعريف الجامع الذي يشمل أفراد التعريف كاملة و لا تخرج منه شيئًا و لم تقف اعتراضات العلماء عند هذا الحد ؛ بل اعترض غير عالم على التعريفات التي توصف بأنّها غير مانعة ، و من ذلك ما اعترض به الصبان على من عرَّف النكرة كما عرَّفها الناظم حيث قال :

"غير مانع لدخول ضمير الغائب فيه "[21] و اعترض الصبان _ أيضًا _ على تعريف التحذير عند الأشموني واصفًا إيّاه بأنّه غير مانع[22] و اعترض ابن إيّاز و ابن الحاجب على تعريف الحال عند ابن معطي واصفين إيّاه بغير المانع [23] ، و اعترض ابن الناظم على تعريف المفعول المطلق عند ابن الحاجب واصفًا إياه بغير مانعٍ[24] واعترض ابن هشام على تعريف النعت عند أبي حيان[25] حيث قال : "والثاني توكيد لفظي ، فلهذا أخرجته بقولي : المباين للفظ متبوعه"[26] و اعترض ابن هشام على تعريفات المفعول معه عند أبي حيان _ أيضًا _ واصفه بأنّه غير مانع حيث قال:"فيه أمران،أحدهما:أنه غير مانع"[27].

ولمَّا كانت وظيفة التعريف تمييزية نصَّ القدماء على ضرورة أن يكون واضحًا غير ملبسٍ[٢٨]، و اتفق المحدثون مع هذا الشرط – أيضًا _ حيث ، أكَّد (روبرت ديو) أنَّ التعريف لابدّ أن يكون واضحًا غير ملبس أو غامضٍ[٢٩]

و التعريف يكون واضحًا غير ملبس عندما يقوم واضع التعريف باختيار الجنس و القيود المناسبة ، و تجنب المحاذير التي تجعله مشوشًا مربكًا ؛ ليحقق شرطه المتمثل بالجمع و المنع؛ الأمر الذي من شأنه يحقق وظيفته عند علماء اللغة المتمثلة بتمييزه من غيره .

أمَّا المحاذير التي يتوجب على واضع التعريف أن يتجنبها فلعلَّ أولَّها يتمثل في المفردات غير الواضحة التي من شأنها أن تجعل التعريف غامضًا[١٣] مثل :(ما) و المفردة (أو)"[٣٠] والمفردة (كل) و غيرها ، فاللفظ (كل) "لا يذكر في الحد من جهة أنه لا يصدق على شيء من الأفراد، ولا في المحدود من جهة أنّ الحد للماهية لا للأفراد"[٣١].

و لمَّا كانت المفردات (كل) و (ما) و (أو) من شأنها أن تجعل التعريف مربكًا أو مشوشًا _ على ما تقدم _ اعترض ابن عصفور على الزجاجي عندما استخدم الثاني المفردات الغامضة عندما عرَّف الصفة الفعل على أنّه : ما دلّ على حدث وزمان ماض أو مستقبل"[٣٢]ونصَّ ابن عصفور بفساد هذا التعريف حيث قال :" وهذا الحد فاسد من وجهين: أحدهما أنّه أتى في الحد بلفظ (ما) "[٣٣] . و من كلام ابن عصفور هذا ، و بما قدَّمه الفاكهي [٣٤] يتبين أنَّ العلماء كان ديدنهم الحرص على متابعة جزئيات التعريف ؛ الأمر الذي يكشف اهتمامهم بأساسيات بناء التعريف.

وإدخال الضمائر بشكل غير منضبط يسهم في إرباك التعريف سيما إذا كان ثمة أكثر من ذات في التعريف تصلح أن تكون مرجعًا لضمير واحد كقول ابن الحاجب في تعريف الصفة المشبهة : "ما اشتق من فعل لازم، لمن قام به"[٣٥] حيث استخدم ضمير الغيبة الهاء بطريقة يصلح أن يكون له أكثر من مرجع حيث قال:"فمن قام به"[٣٦] فيحتمل أن

يكون مرجع الهاء عائدًا على الفعل، أو على الذات (من)، وابن الحاجب يريد أن يكون مرجعه الفعل أي لمن قام الفعل به.

و على واضع التعريف ألَّا يعرَّف الشيء بما هو أكثر منه غموضًا[٣٧] إذ إنَّ التعريف يكون للمتلقي قبل كل شيء[٣٨]، فإن كان التعريف غامضًا عنده فلا فائدة من ذلك عند المتلقي[٣٩] و اتفق العلماء قديمًا و حديثًا على وجوب خلو التعريف من الدور[40]؛ إذ إنَّ الدور من شأنه أن يربك التعريف و يعيبه إن وجد فيه ؛ لذلك حرص العلماء على تجنب الدور ما أمكنهم ، والمقصود بالدور: أن يظهر في التعريف ما هو مطلوب معرفته أصالة[٤١] ، ولتجنب الدور وجب على واضع التعريف أن: "يحترز عن تعريف الشيء بنفسه"[٤٢]؛ لأنّ التعريف بهذا الشكل يكون زائفًا[٤٣]، و لكن رغم حرصهم إلَّا أنّه ثمة تعريفات لم تخل من الدور.

لمَّا كان ظهور الدور في التعريف عيبًا يخلُّ في مضمون التعريف اشترط العلماء تجنب كل ما من شأنه أن يوجبه ، وقد كانت قضية الدور حاضرة في اعتراضات العلماء على تعريفات غيرهم ، فقد اعترض ابن عقيل على تعريف المبتدأ عند الناظم ، ووافق زين الدين الشافعي ابن عقيل في اعتراضه هذا حيث قال الثاني:" أورد أنَّه يلزم الدور إذا الخبر حينئذٍ يتوقف على المبتدأ و المبتدأ يتوقف على الدور[٤٤] واعترض ابن الناظم على تعريف الصفة المشبهة عند الناظم حيث قال:"وهذه الخاصة لا تصلح لتعريف الصفة المشبهة وتميزها عمَّا عداها؛لأنَّ العلم باستحسان الإضافة إلى الفاعل موقوف على العلم بأنّ الصفة مشبهة"[٤٥]

و الدور يتأتى بطرق أخرى كالحكم الإعرابي _ مثلًا _ وقد اعترض ابن هشام على من يستخدم الحكم الإعرابي فيصلًا في العريف حيث قال : "الحكم فرع التصور ، و التصور متوقف على الحد ، فجاء الدور"[٤٦] ،و كرَّر ابن هشام اعتراضه على أبي حيان الأندلسي و الزمخشري و ابن عصفور عندما استخدموا الحكم الإعرابي في تعريفات المفعول معه عندهما حيث قال :" قوله :(منتصب)تعريف للشيء بما الغرض منه معرفته لينصب ، فإذا حدَّ بأنه منتصب جاء الدور"[٤٧].

حاول بعض العلماء الدفاع عن تعريفاتهم عندما عابها غيرهم بحجة دخول الدور فيها ، فقد دافع ابن الحاجب عن تعريف اسم الإشارة عنده حيث قال تعريف اسم الإشارة عنده حيث قال:" و قولنا في الحدِّ المشار إليه أراد به الإشارة اللغوية لا الاصطلاحية و مفهوم الإشارة اللغوية غير محتاج إلى اكتساب و لا تتوقف معرفته على معرفة المحدود حتى

يلزم الدور[٤٨] ، و اتفق الصّبان مع ابن الحاجب في ذلك حيث قال :" ولا دور في التعريف لأنَّ أخذ جزء المعرَّف في التعريف لا يوجبه، فجواز أن تكون معرفة ذلك الجزء ضرورية أو مكتسبة بشيء آخر"[٤٩]ولم يقتنع الرضي بدفاع ابن الحاجب حيث قال " إنَّ هذا الرد لا يدفع الإشكال ؛ لأنَّ الإشارة في قوله (مشار إليه) لغوية أيضًا"[٥٠]

استنكر بعض العلماء أن يستخدم واضع التعريف ذاتيات ليست من باب التعريف الذي وضع له؛ إذ إنَّ ذاتيات غير الباب المُعرَّف قد توجب الدور أحيانًا ، و توجب أن يكون المتلقي على معرفة بتلك الذاتيات قبل التوجه إلى تعريف الباب اللغوي الذي يطلبه.

أكدَّ ابن عقيل أنَّ التعريف يجب أن يكون مختصًا بالباب الذي هو له ، و يجب أن يبتعد واضع التعريف عن ذاتيات الأبواب الأخرى ، يظهر ذلك حيث قال :" خلاصة هذا أنَّه عرَّف الخبر بما فيه و في غيره ، و التعريف يجب أن يكون مختصًا بالمعرَّف دون غيره"[٥١]

و الابتعاد عن ذاتيات الأبواب الأخرى واجب من وجهين أما أولهما فيتمثل في إمكانية أن يسبب ذلك الوقوع بالدور كما حدث عند بعض العلماء في تعريفي المبتدأ و الخبر ، حيث نصَّ الشافعي "أورد أنه يلزم الدور إذا الخبر حنئذٍ يتوقف على المبتدأ و المبتدأ يتوقف على الخبر"[٥٢]. وأما ثانيهما فيتمثل في أنَّ طالب التعريف قد لا تكون له دراية بذاتيات غير المفهوم ، و قد لا تعنيه تلك الذاتيات. [٥٣]

و الذاتيات التي لا يحبذ وجودها في التعريف تظهر بطريقتين أمّا أولاهما فقد استخدمها العلماء قيودًا لجعل التعريف مانعًا ، كأن يستخدموا الضد في التعريف و قد كان ذلك في غير موقف عند العلماء ، و أما ثانيتهما فقد استعانوا بها لتوضيح التعريف . وقد ورد ذلك عند ابن الناظم و عند ابن عقيل عندما عرّفا (الاسم المبني) على أنَّه :"ما أشبه الحرف"[٥٤]

تعريف الصفة المشبهة عند العلماء قديمًا و حديثًا:

لعلَّ أول من استخدم مصطلح الصفة المشبهة باسم الفاعل هو ابن السراج حيث قال : "الصفة المشبهة باسم الفاعل مثل: حسن و شديد"[٥٥] وعرفها الزجاجي بقوله: "كل صفة تثنى و تجمع و تذكر وتؤنث "[٥٦] وعرَّفها عبد القاهر الجرجاني حيث قال " وهي الصفات التي تثنى و تجمع نحو حسن وحسنان و حسنون "[٥٧]

أمَّا المطرزي فقد عرفها حيث قال : "مالا يجري على (يفعل) من فعلها، نحو: كريم، وحسن"[٥٨] و قال ابن الحاجب في تعريفها : "ما اشتق من فعل لازم، لمن قام به، على معنى الثبوت"[٥٩] ووافقه الأردبيلي" [٦٠]

و قدَّم ابن مالك في العصر ذاته تعريفين لهذا الباب الصرفي أمّأ أولهما فهو : "صفة استحسن جرّ فاعلها معنى بها"[61]، و أمَّا ثانيهما فهو: "ما أطردت إضافتها إلى الفاعل"[62]، وتبعه في ذلك كل من ابن عقيل[63]، وابن هشام[٦٤]، والأشموني[٦٥]، والصبان[٦٦]، والفاكهي[٦٧].

أمّا ابن الناظم فقد عرَّفها بقوله:"ما صيغ لغير تفضيل من فعل لازم لقصد نسبته الحدث إلى الموصوف بها دون إفادة معنى الحدوث"[٦٨]،ووافق ابن الناظم في هذا التعريف نفرٌ من العلماء كالمكودي[٦٩]، والأزهري[٧٠]، وابن طولون[٧١].

و حديثًا عرَّفها نفرٌ من العلماء منهم الحملاوي حيث قال : "لفظ مصوغ من مصدر لازم، للدلالة على الثبوت"[72]، و عرَّفها هادي نهر بقوله : "لفظ مشتق يصاغ من الثلاثي اللازم للدلالة على من قام به الفعل على وجه الثبوت و الدوام"[٧٣]، وقال الراجحي في تعريفها : "اسم يصاغ من الفعل اللازم للدلالة على معنى اسم الفاعل"[٧٤]،و عرَّفها الغلاييني حيث قال : " صفة تؤخذ من الفعل اللازم ،للدلالة على معنى قائم بالموصوف بها على وجه الثبوت ،لا على وجه الحدوث كحسن و كريم و صعب و أسود و أكحل"[٧٥] و عرَّفها راجي الأسمر في معجمه بقوله:" المشتق الذي يصاغ من الثلاثي أو (مصدره) ليدل على صفة ثابتة بالموصوف نحو:(خالد شريف الأصل)"[٧٦]

لعلَّ المتتبع لتعريف الصفة المشبهة عند القدماء يجد أسلوب التعريف بالمثال عند ابن السراج و الزجاجي و الجرجاني، والمثال لا يخدم الباب الذي يمثله ، إذا كان التعريف مبنيًا من المثال فقط ؛ لأنّ المثال وحده يترك باب التأويل مفتوحًا، كما أنَّ الأمثلة لا يمكن لها أن تحصر أفراد التعريف .

في القرن السابع الهجري بدأ العلماء يقدِّمون تعريفاتهم بطريقة مختلفة عن سابقيهم ، و كان همَّ الواحد منهم أن يقدم تعريفًا بماهية الصفة المشبهة ، رغم إدخالهم قيود الوظيفة و الضد و المثال .

أمّا حديثًا فقد طوَّر العلماء تعريفاتهم لباب الصفة المشبهة ، و قدَّموا تعريفات خالية من المفردات الغامضة ، و خالية من الضد ، و لكنهم اتبعوا القدماء في إدخالهم الوظيفة و المثال في تعريفاتهم.و المدقق في تعريفات العلماء قديمًا و حديثًا يجد أن تلك التعريفات قد واجهت اعتراضات من وجهين أمَّا أولهما فيتمثل بخلافات العلماء بقضايا الصفة المشبهة المطروحة في التعريف ، و أمَّا ثانيهما فيتمثل آلية بناء التعريف.

مضمون تعريف الصفة المشبهة عند العلماء :

كانت تعريفات العلماء تشتمل على قضايا من حقيقة الصفة المشبهة استخدموها قيودًا في تعريفاتهم ، و هذه القضايا هي : الأصل الثلاثي الذي تشتق منه الصفة المشبهة ، و التعدي و اللزوم ، و دلالة الثبوت فيها.

_ الأصل الثلاثي :

أمَّا الأصل الثلاثي فقد استخدمه هادي نهر و راجي الأسمر في تعريفهما قيد منعٍ ؛ لإخراج المشتقات الأخرى في حال بنائها من فوق الثلاثي .و في الحقّ إنَّ من العلماء مَنْ ردَّ حصر الصفة المشبهة في الأصل الثلاثي ؛لأنَّ الصفة المشبهة عندهم تكون من الثلاثي و من فوق الثلاثي . فالصفة المشبهة عند عبد القاهر الجرجاني(٧٧) وعند من وافقه في ذلك تكون من غير الثلاثي مثل: مُنطلِق، ومُعتدِل(٧٨)، مخالفين بذلك من عدَّ الصفة المشبهة محصورة بالأصل الثلاثي. ولعل الجرجاني ومن تبعه على صواب سيّما أنَّه ورد في القرآن الكريم أمثلة من بناء اسم الفاعل من فوق الثلاثي، وعدَّها نفر من العلماء من باب الصفة المشبهة، ولك من هذه الأمثلة قوله تعالى:"فأولئك هم المفلحون"(٧٩)، وقوله تعالى: "تلك آيات الكتاب المبين"(٨٠).

كانت قضية المادة اللغوية التي تشتق منها الصفة المشبهة مثار خلاف بين العلماء،ولو سلَّمنا أنَّ الصفة المشبهة لا تكون إلَّا من أصل ثلاثي، لما كانت هذه الخاصة صالحةً لأن تكون قرينة نميِّز بها الصفة المشبهة من غيرها من المشتقات ، بل هي قرينة جمع؛ إذ إنَّ المشتقات جميعها تكون من أصل ثلاثي.

_التعدي و اللزوم :

لم يختلف اثنان من العلماء في قضية أن تكون الصفة المشبهة من لازم، ولكنهم اختلفوا في بنائها من متعدٍ، فذهب نفر منهم إلى أنّ الصفة المشبهة لا تكون من متعدٍ(٨١)، ولكنَّ بعض العلماء ردَّ هذا الزعم ، والصفة المشبهة عندهم تكون من متعدٍ كما تكون من لازم، مثل: (رحيم)(٨٢) سيما أن سيبويه أورد أمثلة عدّها من الصفة المشبهة، كقولك: ساغب، وسافل، ونائع(٨٣). وما يقوي رأي من ذهب إلى أنَّ الصفة المشبهة تكون من متعدٍ أنها جاءت من باب (فَعَلَ)(٨٤)، وهذا الباب في أغلبه متعدٍ.

وقدّم بعض العلماء ردودًا على من ساق أمثلة للصفة المشبهة من متعدٍ، وعلَّلوا مجيئها من بناء (فَعَلَ) بأنَّ ما جاء من الصفة المشبهة من متعدٍ كان لتحول معنى الحدث، الذي بنيت منه ليصبح في حكم اللازم، أضف إلى ذلك أنَّ بناء اسم الفاعل من متعدٍ يكون صفة مشبهة على أن يكون مضافًا، وألَّا يكون متعدٍ لأكثر من مفعول(٨٥).

ولعلَّ الرد المتمثل بأن الصفة المشبهة تكون من متعدٍ في حال تحول معناه إلى لازم غير مقنع؛ لأنّ باب (فَعَلَ) الذي غالبًا ما يكون متعدٍ عندما يتحول إلى معنى اللازم، فإنّه لا يدل على الثبوت، والثبوت هو شرط واجب في دلالة الصفة المشبهة عند مَن رفض أن تكون بمعنى المتعدي(٨٦).

أما قضية إضافة اسم الفاعل، فقد قدَّمها العلماء الذين ذهبوا إلى أنَّ الصفة المشبهة لا تكون إلَّا من لازم أو متعدٍ لمفعول واحد، شريطة أن تكون مضافة، ورأوا أن الإضافة من قرائن الفصل بين الصفة المشبهة واسم الفاعل(٨٧).

ولعلَّ القرينة اللفظية – الإضافة – التي قدَّمها نفرٌ من العلماء ليميزوا بها الصفة المشبهة من اسم الفاعل كانت مرتبطة بقضية اللازم والمتعدي؛ إذ إنَّ من عدّ إضافة اسم الفاعل المبني من فعلٍ متعدٍ قرينة فصلٍ لم يقصد مجمل الإضافة، بل قصد الإضافة الحقيقية التي يكون بها اسم الفاعل بمعنى المضي، وبذلك لا يعمل عمل المتعدي الذي اشتق منه(٨٨)، لذلك يكون صفة مشبهة من بناء اسم الفاعل؛ لأنه أصبح بحكمها ومعناها(٨٩).

ومن اتخذ الإضافة– على ما تقدم– قرينة فصل، كان يسعى بذلك إلى إثبات أنَّ الصفة المشبهة لا تكون من حدثٍ متعدٍ؛ لأنّ العلماء الذين قدَّموا هذا الطرح كان عمل اسم الفاعل _عندهم– هو الذي يبين نوع الإضافة، فاسم الفاعل المشتق من متعدٍ العامل في حالة إضافته تكون إضافته لفظية، أمّا إن كان غير عاملٍ، فتكون إضافته حقيقة(٩٠).

لكن ثمة من يرى أنّ اسم الفاعل يعمل ولو كان بمعنى المضي(٩١)، من ذلك قوله تعالى: "ولا أنا عابدً ما عبدتم"(٩٢)،فذهب أبو حيان الأندلسي صاحب إلى أنَّ تفسير هذه الآية: ما كنت عابدًا فيما سلف ما عبدتم(٩٣)، وما يقوي هذا الطرح أن ثمة من أجاز أن تعمل صيغة المبالغة ولو كانت بمعنى المضي(٩٤)، وصيغة المبالغة فرع على اسم الفاعل، فإن كان الفرع يعمل عملًا ما، فالأجدر بالأصل أن يعمله أيضًا.

والصفة المشبهة عند بعض العلماء تتعرف بالإضافة، وهي بذلك عندهم تنصب وتخفض(٩٥)، وبذلك تكون الصفة المشبهة، من متعدٍ خلافًا لمن رأى غير ذلك.

ولو ثبت أنّ عمل اسم الفاعل هو الفيصل الذي تتحدد به نوع الإضافة، ومن ثم يتحدد نوع المضاف أكان اسم فاعل أم صفة مشبهة، لكان ذلك في حال إضافة اسم الفاعل، أمَّا إذا لم يكن اسم الفاعل مضافًا فإنَّه لا مجال للشك في كونه اسم فاعل وفقًا لهذا الطرح،وبذلك تكون المفردات:(خارجين ،و قائمًا وناظرة،والمهتدون،وثابتة) كلها أسماء فاعلين في قوله تعالى"و ما هم بخرجين من النار" [٩٦]وقوله تعالى:"وأولو العلم قائمًا بالقسط"[٩٧]"وجوه يومئذٍ ناظرة "[٩٨] وقوله تعالى: " أولئك هم المهتدون "[٩٩]، وقوله تعالى: " أصلها ثابت و فرعها في السماء "[١٠٠].

وتتماثل الصفة المشبهة مع اسم المفعول في بنائه من الثلاثي ومن فوق الثلاثي، كما هو حال تماثلها مع اسم الفاعل[١٠١]، ولقد درس العلماء هذا التماثل، وكان الفصل بين هذين البابين يكمن في الإضافة عند فريق منهم؛ إذ إنّ من علامات الصفة المشبهة استحسان جر فاعلها بإضافته إليها[١٠٢]، ففي قولك: (معمور الدار) جاء بناء مفعول مضافًا، وبذلك لا يكون اسم مفعول، بل هو صفة مشبهة[١٠٣]، وكذلك قوله: مكحول عينه ومقتول أبوه[١٠٤]، وقولك: زيد مصون عرضه[١٠٥].

وقد تمسك كل من طرح هذا الزعم بفكرة أنَّ الإضافة قرينة فصل تخرج الصفة المشبهة من كل ماله تعالق مع الفعل المتعدي من المشتقات[١٠٦]؛ إذ إنَّ اسم المفعول مطرد الاشتقاق من أصل متعدٍ، فكانت قضية انميازه من الصفة المشبهة هي ذاتها فكرة انمياز اسم الفاعل منها عند هذا الفريق.

ولو سلمنا أنّ الإضافة هي القرينة التي بها نميز الصفة المشبهة من اسم المفعول لكانت المفردات: (مقصورات، ومحفوظ، ومفرطون، ومخلصين، والمقدسة) أسماء مفعولين في قوله تعالى: " حورٌ مقصورات في الخيام "[١٠٧]. وقوله تعالى:" بل هو قرآن مجيد في لوحٍ محفوظ"[١٠٨]. وقوله تعالى:" لا جرم أنَّ لهم النار وأنهم مفرَطون "[١٠٩]. وقوله تعالى: "لأغوينهم أجمعين إلا عبادك المخلصين"[١١٠]. وقوله تعالى:" ادخلوا الأرض المُقدَّسة" [١١١].

ونصّ غير عالم على أنَّ صيغة المبالغة لا تكون من غير الثلاثي[112]، وما جاء من أمثلة من فوق الثلاثي كان شاذًا، وذلك مثل: (معطاء،ومهدار، ورشاد، وجزَّال)[113]، في حين رفض غيرهم أن تكون هذه الأمثلة شاذة[114].

ولم يجمع العلماء على حصر أوزان المبالغة فمنهم من عدَّها تزيد على الثلاثين[115]، وعدَّها الرضي والسيوطي أقل من ذلك[116]، وكانت عند سيبويه لا تتجاوز ثمانية أوزان[117].

وعلى الرغم من الخلاف الواضح في حصر أوزان المبالغة إلَّا أنَّ خمسة أوزان قياسية تكررت عند جميع العلماء، ثلاثة منها تتقاطع مع أوزان الصفة المشبهة هي: فَعِيل، وفَعُول، وفَعِل[118].

وتُبنى صيغة المبالغة من اللازم والمتعدي، ولو سلَّمنا أنَّ الصفة المشبهة لا تكون من المتعدي، فهي تتقاطع مع صيغة المبالغة من اللازم ومن المتعدي الذي بمعنى المضي، وبهذه النقطة يلتحم البابان سيما أنَّه من العلماء الذين نصَّوا على هذا الطرح حيث ذكروا أنَّ صيغة المبالغة تعمل، ولو كانت بمعنى المضي[119].

وسعى العلماء الذين ذهبوا إلى أنَّ الصفة المشبهة لا تكون من متعدٍ إلى تمييزها من صيغة المبالغة بالطريقة ذاتها، التي ميزوها من اسم الفاعل واسم المفعول؛فالإضافة هنا – أيضًا – هي الفيصل ، وأوزان المبالغة المتقاطعة مع أوزان الصفة المشبهة تكون مضافة إضافة حقيقية، وبهذه الحالة تكون غير عاملة؛لأنّها بمعنى المضي. وتكون الأوزان ذاتها عاملة عندما تكون إضافتها غير حقيقية؛لأنّها بذلك ليست بمعنى المضي، وهنا تكون صيغة مبالغة[120].

ولعل معيار التعدي واللزوم هو الفيصل عند بعض العلماء القدماء ، وما الإضافة إلّا انعكاس لهذا المعيار، فالأوزان التي بنيت من متعدٍ هي صيغة مبالغة، والأوزان التي بنيت من لازم هي صفة مشبهة[121]؛ إذ إنّ صيغة المبالغة فرع على اسم الفاعل تأخذ أحكامه، وتعامل معاملته[122].

ومعيارهم المتمثل بالإضافة المنبثق من فكرة التعدي واللزوم مخترق من بعض العلماء الذين اتفقوا معهم؛ إذ إنَّ من صيغة المبالغة ما هو مضاف إضافة حقيقية، وكان بمعنى المضي ورغم ذلك كان عاملًا[123]. أضف إلى ذلك أنَّه من العلماء مَن نصَّ على أنَّ الصفة المشبهة تكون من المتعدي كما تكون من اللازم.

_دلالة الثبوت :

كانت دلالة الثبوت في الصفة المشبهة مثار خلاف عند علماء العربية، وعدَّها غير عالم منهم فيصلًا معنويًا تتماز به من غيرها من المشتقات[124]؛إذ إنَّ اسم الفاعل لا يدل على الثبوت عند من نحا هذا النحو، بل يدل على الحدوث والتجدد[125].

ولو كان الأمر على ما تقدم من دلالة الصفة المشبهة، ودلالة اسم الفاعل، لكان من اليسير تمييز الصفة المشبهة من اسم الفاعل ومن غيره من المشتقات، إلَّا أنَّ دلالة الثبوت في الصفة المشبهة، ودلالة الحدوث في اسم الفاعل فيهما أقوال واختلافات، فبعد أن كان ابن مالك يتفق مع هذا الطرح في عدد من مصنفاته، إلَّا أنّه ردَّه في **مصنفات أخرى**

حيث قال:"وضبطها بصلاحيتها للإضافة إلى ما هو فاعل في المعنى أولى من ضبطها بالدلالة على معنى ثابت"[126].فابن مالك– بذلك – لا يرى أن تكون دلالة الثبوت فيصلًا تتماز به الصفة المشبهة من اسم الفاعل وغيره من المشتقات.ودلالة الصفة المشبهة على الثبوت غير لازمة لها،ولو كانت لازمة لها لم تبنَ من(عَرَضَ) و(طَرَأَ)[127].

لم يكن ابن مالك بعيدًا عن الصواب برفضه أن تكون دلالة الثبوت لازمة للصفة المشبهة لانميازها من غيرها، وهو بذلك يتفق مع سيبويه؛ حيث ذهب إلى أنَّ من أوزانها ما لا يدل على ثبوت[128]. ووافق نفرٌ من علماء العربية ما قدَّمه سيبويه وابن مالك في أنَّ من أوزان الصفة المشبهة ما يغادر دلالة الثبوت إلى دلالة التجدد والحدوث رغم أنَّ بنائها يكون من أصول لازمة؛ كـ (فرح، حذر) [129].

من العلماء من يرى أنّ تحول بناء الصفة إلى بناء اسم الفاعل يجعل دلالاتها تتحول إلى التجدد والحدوث[130]. ولكن رغم ذلك إلّا أنَّه ثمة أمثلة من الصفة المشبهة تدل على الحدوث والتجدد دون الثبوت، وكان بناؤها غير محول إلى بناء اسم الفاعل، كقوله تعالى:"فسقناه إلى بلد ميِّت فأحيينا به الأرض بعد موتها"[131]، وقوله تعالى: "إنَّك ميِّت و إنَّهم ميِّتون"[132]. الأمر الذي من شأنه أن يؤكد فكرة عدم صلاحية دلالة الثبوت قرينة فصلٍ تتماز به الصفة المشبهة من غيرها.

ولو درسنا دلالة الثبوت لوجدناها موجودة في غير مثال، سيما عندما تكون تصف ذات الله عز وجل.وعلَّل نفرٌ من العلماء وجود دلالة الثبوت في أمثلة اسم الفاعل في القرآن الكريم،وغيره من المنثور والمنظوم وذلك عندما يكون مضافًا، وبهذه الحالة يكون صفة مشبهة وليس اسم فاعل[133]، ولكن ثمة غير مثال كانت الصفة المشبهة فيه على بناء اسم الفاعل ولم تكن مضافة وكانت دالة على الثبوت، وغير دالة على الحدوث والتجدد ، سيما إذا كانت تصف ذات الله عزَّ وجلَّ،ومن أمثلة القرآن الكريم قوله تعالى:"و ما يضل به إلا الفاسقين"[134]. والمفردة: الفاسقين في الآية السابقة لا يمكن أن تكون طارئة، بل هي ثابتة في من وصفته[135].ومن الأمثلة: قوله تعالى: " إنّما نحن مستهزؤون " [136]. وقوله تعالى: "أصلها ثابت و فرعها بالسماء" [137].وقوله تعالى:"أُولئك هم المهتدون" [138]،وقوله تعالى: "و ما هم بخارجين من النّار"[139].

ولم يجمع العلماء على أن دلالة الثبوت لا تكون في بناء اسم الفاعل، فثمة من ينقض هذه الفكرة غير ابن مالك ؛[140]. فقد ردَّها عبد القاهر الجرجاني ؛لأنَّ دلالة الثبوت عنده غير محصورة في الصفة المشبهة فحسب ؛ بل تكون في اسم

الفاعل حيث قال:"فإذا قلت زيدٌ منطلق فقد أثبت الانطلاق فعلا له من غير أن تجعله يتجدد، ويحدث منه شيئًا فشيئا، بل يكون المعنى فيه كالمعنى في قولك: زيد طويلٌ، وعمر قصير[141]. وكان الرضي يرى أن اسم الفاعل يدل على الثبوت كما في: تامر وشازب و تبعه في ذلك نفرٌ من العلماء[142].

يجدر بالذكر أن اسم المفعول –أيضًا – يكون دالًا على الثبوت سواء أكان من بناء الثلاثي أم من فوق الثلاثي، ولك أمثلة على ذلك؛ قوله تعالى:"حورٌ مقصورات بالخيام"[143]، فصفة القصر هنا لا دلالة لها غير الثبوت[144]. ويقول الله تعالى:"بل هو قرآن مجيدٍ في لوحٍ محفوظ"[145]، والحفظ هنا بمعنى لا زيادة ولا نقص فيه[146]، ويقول الله تعالى: "لا جرم أنَّ لهم النَّار وأنَّهم مفرطَون "[147]. والوصف مفرطَون ثابت في من هي لهم[148]. وكانت صيغ المبالغة دالة على الثبوت عند نفرمن العلماء، بل بعض العلماء عدّ بعض صيغ المبالغة لا تكون إلا للدلالة الثبوت.

تتقاطع الصفة المشبهة وصيغة المبالغة في صيغ قياسية ثلاثة: (فَعَول وفَعِيل وفَعِل).أمَّا صيغة (فَعُول) فتأتي لتدل على العلاج[149]، كما أنّها تدل على الدوام[150]؛ فهي بذلك تدل على الثبوت، وتدل على المبالغة[151]، وتدل على الدوام والمبالغة، سيما إذا تكررت بشكل متتابع كما في قوله تعالى: " كان ظلومًا جهولًا "[١٥٢].

أما صيغة (فَعِيل)، فقد ذهب نفرٌ من العلماء إلى أنَّها لا تدلُّ على المبالغة إلا على ندور، وهي وُضِعَت أصالة لمن صارت له طبع[١٥٣]، وهي بذلك لا تكون إلّا من أبنية الصفة المشبهة، وإذا قُصِد في مبالغتها تحول إلى بناء(فُعَال)، وإذا قُصِد الزيادة في مبالغتها تحولت إلى فُعَّال[١٥٤].

وصيغة (فَعِل) تكون للصفة المشبهة، وتكون لصيغة المبالغة،فذهب الرضي إلى أنَّ هذه الصفة يكثر أن تكون صفة مشبهة؛ إذ إنّ دلالتها غالبًا ما تكون في الأدواء الباطنة والعيوب الظاهرة والحلي[١٥٥]، كما أنّها تأتي للخفة، والفرح، والسرور[١٥٦]، والحزن[١٥٧]، كما أنها تأتي للدلالة الثابتة[١٥٨]، كما أنّها تأتى للدلالة على الشدة والتكرار، وهي بذلك تكون للمبالغة[١٥٩].

ومن الجدير بالذكر أنَّ العلماء اتفقوا على أنّ بناء (فَعِل) في حال دلالته على الفرح والسرور والحزن والأدواء الباطنة، وغيرها من الصفات التي لا تدوم، ورغم ذلك عدَّها العلماء من الصفة المشبهة.

ولو تأملنا طروحات العلماء في الصيغ القياسية: (فَعُول، فَعِيل، فَعِل) لوجدناها غالبًا ما تكون للصفة المشبهة، ولكن رغم ذلك لا يمكن أن تكون فيصلا تتماز به الصفة المشبهة من صفة المبالغة؛ لأنّه ورد من هذه **الصيغ ما دلّ على**

المبالغة، وهذا يظهر مدى التداخل العميق بين البابين، سيما أنَّه ثمة من يرى أنَّ صيغة المبالغة هي في الأصل تدل على ما تدل عليه الصفة المشبهة؛ لأنّ الإكثار من الفعل يصبح كالصفة الراسخة في النفس.

فنية بناء تعريف الصفة المشبهة عند العلماء:

كانت التعريفات التي قدَّمها العلماء قبل القرن السابع الهجري غير مناسبة لباب الصفة المشبهة من حيث الأسلوب؛ إذ إنَّ التعريف بالمثال يفتح باب التأويل مفتوحًا ، فالتعريف للمتلقي قبل كل شيء[160] ، و منذ بداية القرن الخامس الهجري بدأ العلماء بالاهتمام بالتعريف من حيث قواعد البناء ، إذ بدؤوا بإدخال الجنس و القيود في تعريفاتهم ؛ لتحقيق وظيفة التعريف التمييزية التي كانت هدفًا لهم. ولكن فنيات بناء التعريف تعكس اهتمام الواحد منهم بتقديم المعلومة دونما اهتمام بفنيات بناء التعريف .

و حديثًا سعى العلماء إلى تقديم تعريفات تخلو من كلَّ ما من شأنه أن يشوش التعريف ، فقدَّموا تعريفات أكثر وضوحًا من القدماء ، و لكن كانت تعريفاتهم تنقصها بعض الفنيات اللازمة .

بمراجعة تعريفات العلماء قديمًا و حديثًا يجد المدقق أنَّ المعرفين لم يتجنبوا المحاذير المنصوص عليها عندهم؛ لتكون تعريفاتهم مناسبة لباب الصفة المشبهة ، فالدور كان حاضرُ في بعض تعريفات العلماء ، و لك في تعريف ابن مالك و من نحى نحوه مثالٌ على ذلك ؛ إذ إنَّه استخدم القيد (استحسن جرّ فاعل معنى بها) ، وهذا القيد أوجب الدور ؛لأنَّ "هذه الخاصة لا تصلح لتعريف الصفة المشبهة و تمييزها عمَّا عداها؛لأنَّ العلم باستحسان الإضافة إلى الفاعل موقوفٌ على العلم بأنَّ الصفة المشبهة ..." [١٦١] ، واتفق مع ابن الناظم في ما ذهب إليه نفرٌ من العلماء مثل: المكودي[١٦٢]، والأزهري[١٦٣]، وابن طولون[١٦٤].

وكان الدور حاضرٌ في تعريف الغلاييني حيث استخدم المفردة (صفة) جنسًا للتعريف كما استخدم المفردة (الموصوف) قيدًا في التعريف _ أيضًا _ و كان على المعرِّف أن يختار جنسًا و قيدًا من غير بناء المصطلح اللغوي ؛ إذ إنَّ معرفة الصفة المشبهة موقوف على معرفة الصفة و الموصوف ، و معرفة الصفة و الموصوف موقوف على معرفة الصفة ؛ لذلك وجب الدور[١٦٥].

أمَّا المفردات الغامضة فقد استخدمها بعض العلماء في تعريفاتهم رغم أنّ غير عالم نصَّ على ضرورة تجنبها في التعريف، ووردت المفردة (ما) في تعريفات القدماء جميعهم ، و استخدموها جنسًا لتعريفاتهم ، و لم يستخدمها

المحدثون مطلقًا ؛ الأمر الذي يشير إلى أنَّ تعريفات المحدثين أكثر وضوحًا من تعريفات القدماء باستثناء تعريف الصفة المشبهة عند راجي الأسمر حيث أدخل في تعريفة المفردة (أو) ، وقد نصَّ العلماء على تجنبها في التعريف، و الحقُّ أن راجي الأسمر كان بغنًى عنها ؛ إذ إنَّه استخدمها في قضية التخيير في اشتقاق الصفة المشبهة حيث قال :"... يصاغ من الثلاثي أو (مصدره)..." [١٦٦] ، و لو أنَّ الأسمر اقتصر على القيد (الثلاثي) لتجنب قضية خلافية بين العلماء في أصل الاشتقاق أهو من الفعل أم من المصدر ، و لكان التعريف أخصر و أكثر وضوحًا.

على المعرَّف أن يجعل تعريفه واضحًا فيخرج من تعريفة المفردات التي تدلُّ على العموم ، ولعلَّ أكثر المفردات ذات الدلالة العامة التي أكدَّ العلماء على ضرورة اجتنابها تتمثل في المفردات : (كل) [١٦٧] و المفردتان (ما) و (أو) [١٦٨]، والغموض الذي تدخله المفردة (ما) أكبر من الغموض الذي تدخله المفردة (كل) ؛ إذ إنَّ الأخيرة تستوجب إضافتها إلى الجنس أو إلى شيء متعالق به ، أمَّا المفردة (ما) فلا تستوجب إضافتها لشيء يزيل بعض غموضها ، و هي بذلك موغلة بالغموض.

أمَّا الضمير فقد كان ملبسًا في تعريف ابن الحاجب حيث قال :" لمن قام به" [١٦٩] ؛ إذ إنّ مرجع الضمير الهاء في (به) قد يلبس؛لأنّه قد سبق بالمفردتين: (ما) و(الفعل)، وكلاها يصلحان لأن يكونا مرجعين له، والذي يزيد الإلباس أنّ من الفعل ما يقوم بالفاعل، ومن الفاعل ما يقوم بالفعل.ومراد ابن الحاجب أن يكون مرجع الضمير هو المفردة (فعل).

و كان الضمير ملبسًا في تعريف ابن مالك الثاني و في تعريفات كل من وافقه في استخدام القيد (إضافتها)فضمير الغيبة (ها) محالة إلى الجنس (ما) الموغلة في الغموض ، و لمَّا كان الضمير يحال إلى غامض كان غامضًا أيضًا.

وكان الضمير ملبسًا_ أيضًا _ في تعريفات كل من اتفق مع ابن الناظم في تعريفه ، فالأخير استخدم ضميرين حيث قال :"...لقصد نسبته ... الموصوف به "[١٧٠] ، فالضميران سبقتهما المفردتان (ما) و (فعل) ، و المفردتان كلاهما تصلحان لأن تكونا مرجعين للضميرين .

لمَّا كان التعريف للمتلقي وجب على المعرِّف أن يهتم بجزئيات التعريف كلها ؛ لإفادة للباب الذي يمثله التعريف ، و لإفادة متلقي التعريف ؛ لذلك لجأ المحدثون إلى العناية بمرجع الضمير _ سيما _ إذا كان في التعريف أكثر من مفردة تصلح لأن تكون مرجعًا للضمير ، فقد قام هادي نهر باتباع الضمير الهاء بما يريد أن يكون مرجعًا له **عندما قال** :"

على من قام به الفعل" [١٧١] فالمفردة (الفعل) التي تلت ضمير الغيبة الهاء بينت أن المقصود بمرجع الضمير ليس الجنس (لفظ).و كذلك فعل الغلاييني عندما اختار جنسًا غير عام مرجعًا للضمير خلاف ابن مالك و من تبعه الذين اختاروا المفردة (ما) مرجعًا للضمير في تعريفاتهم .

كانت ذاتيات المشتقات الأخرى حاضرة في بعض تعريفات العلماء قديمًا و حديثًا ، فقد استخدمها المطرزي عندما استخدم قيد الضد "لا يجري على يفعل"[١٧٢] ، حيث قصد لا يشابهه اسم الفاعل الذي يجري على (يفعل) ، فطالب التعريف عند المطرزي على ما قدَّم يتوجب عليه أن يدرس اسم الفاعل أولًا ليعرفه ثمَّ يستثنيه من باب الصفة المشبهة ، و الضد أحيانًا يوجب الدور إذا كان تعريف الضدين على الشاكلة نفسها . واستخدم ابن الناظم ذاتيات اسم التفضيل حيث قال :" ...لغير تفضيل ..." [١٧٣] ، وبذلك يكون حال طالب التعريف عنده كحال طالب التعريف عند المطرزي . و لم يكن ابن الناظم بحاجة إلى هذا القيد هو ومن تبعه في ذلك ؛ لأنَّ حقيقة اسم التفضيل الاشتراك و الزيادة [١٧٤] ، و لأنَّ التفضيل غير ثابت في الموصوف ؛ بل هو مميز للموصوف في شيء قد لا يكون المفضَّل و لا في المفضَّل عليه كقولك :(زيد أحسن من عمر) و كلاهما ليسا حسنين.

أمَّا حديثًا فقد استخدم الغلاييني ذاتيات اسم الفاعل بالضد أيضًا حيث قال:"...لا على وجه الحدوث"[١٧٥]، و كان بإمكانه أن يسقط الضد من تعريفه دون أن يخلَّ من هدفه من التعريف ؛ إذ إنّه استخدم القيد " على وجه الثبوت "[١٧٦] في تعريفه .

استخدم العلماء قديمًا و حديثًا المثال في تعريفاتهم ليس لهدف واحد عندهم ، ففي حين استخدمه ابن السراج و الأنباري تعريفًا مستقلًا ، استخدمه المطرزي و المحدثون توضيحًا للتعريف . و لمَّا كان المثال عند بعض العلماء للتوضيح فحسب ، فلا ضير في ذلك ، أمَّا إن كان تعريفًا مستقلًا فإنّه يفتح باب التأويل و التخمين عند المتلقي ؛ الأمر الذي من شأنه أن يجعل التعريف غير دقيق .

وبمقارنة تعريفات المحدثين بتعريفات القدماء يجد الدارس أنَّ المحدثين قدّموا تعريفات أجود من حيث فنيات بناء التعريف ، فتجنبوا المفردات الغامضة عندما استخدموا أجناسًا واضحة في تعريفاتهم ، في حين خلت تعريفات القدماء من أجناس أصلًا . و كان أفضل جنس استخدمه المحدثون يتمثل بالمفردة (المشتق) الوارد في تعريف راجي الأسمر، و(المشتق) جنسًا للتعريف أنسب من الجنس (اللفظ) الوارد عند الحملاوي و هادي نهر ، و أنسب من **الجنس (اسم)**

الوارد عند الراجحي ؛ لأن المفردتين (لفظ) و (اسم) جنسًا لتعريف الصفة المشبهة توسعان دائرة التعريف فتشملان بذلك أبواب النحو و أبواب الصرف ، أمَّا المفردة (المشتق) جنسًا لتعريف الصفة المشبهة فيحصر التعريف في الأبواب الصرفية ، و يعزل غير المشتق منها . أضف إلى ذلك أنَّ من العلماء القدماء لم يحبذ استخدام المفردة (لفظ) في التعريف مطلقًا ؛ لأنَّ اللفظ يطلق على المفيد و غير المفيد من الكلام [١٧٧].

أمَّا قيود التعريفات عند العلماء جميعًا فلم يكن العلماء متفقين فيها ، فقد استخدم العلماء مادة علمية لم يتفق معهم فيها غيرهم من العلماء ، فالقضايا : التعدي و اللزوم ، والأصل الثلاثي ، ودلالة الثبوت ، التي استخدمها العلماء قيودًا لتعريفاتهم انقسم العلماء فيها قسمين : قسمٌ مؤيد لأن تكون الواحدة من هذه القضايا قيدًا فيصلًا تتماز به الصفة المشبهة من غيرها من المشتقات ، و قسمٌ يرى أنَّ الواحدة منها تشترك فيها المشتقات جميعًا ، وعلى ذلك تكون تعريفات العلماء جامعة مانعة عند من بنى التعريف و من وافقه عليه .

رغمَّ أنَّ تعريفات الصفة المشبهة التي قدّمها العلماء لم يخل الواحد منها من عيب ، ولم تكن جامعة مانعة ، إلا عند من وضعها و عند من وافقه ، إلّا أنَّ بعض العلماء أشاروا إلى حقيقة ثابتة في الصفة المشبهة تتماز بها من المشتقات الأخرى، وهي أن الفعل أو الحدث هو المؤثر بالموصوف ، ولكن العلماء وضعوا هذه الحقيقة بقالب ملبس عندما استخدموا ضمير الغيبة للدالة عليها ، فالصفة المشبهة معانية من الفعل ، بينما كان الفعل هو المعاني من اسم الفاعل[١٧٨] ، فالحدث نفسه هو الفيصل لا الذات المتصفة به ، فالذات إمَّا أن تكون متأثرةً

فيُخبَر عنها باسم الفاعل ، أو أن تكون مؤثرةٌ فتسم الذات ، و استخدام المفردة (يسم) قيدًا في التعريف أجود من غيره؛ إذ إنّ (الوسم) هو العلامة المتروكة في شيء لا تفارقه إلا بمفارقة الحدث [١٧٩] ولعلَّ أفضل تعريف لباب الصفة المشبهة يكون : (مشتقٌ يسم ذاتًا، متأثرة بحدث "مطبوع"[١٨٠] فيها). ويكون تعريف اسم الفاعل: (مشتقٌ **يخبر عن ذات** مؤثرة بحدثها). أمّا تعريف اسم المفعول فيكون: (مشتقٌ يخبر عن ذات وقع عليها الحدث).

يخلو تعريف الصفة المشبهة على النحو المتقدم من دلالة العموم والإلباس في بنائه، كما أنَّه يعدُّ جامعًا مانعًا، وإن قال قائل إنَّ اسم المفعول يدخل في تعريف الصفة المشبهة على هذا النحو. فيجاب:إنَّ اسم المفعول يفارق التعريف؛وذلك لأن اسم المفعول يخبر به عن الذات التي تأثرت بالحدث مرة أو أكثر، والصفة المشبهة متأثرة بالحدث بدوام الحدث المطبوع في الذات، وليس من قبيل الإخبار.

وإن قال قائل: إنَّ التعريف يخرج بعض الصفة المشبهة التي تزول بزوال الحدث؛ كالفرح والسرور، فيجاب: إنَّ مثل ذلك لا يخرج؛لأنَّ الحدث موسوم بالذات، فإن كان الحدث يحمل طبعًا غير دائم، فإن الذات لا تتسم به بزواله، وإن كان الحدث يحمل طبعًا دائمًا، فإنه يثبت بالذات ولا يفارقها.

ويردُّ على من يرى أنَّ اسم التفضيل يدخل في تعريف الصفة المشبهة المقترح بأنَّ اسم التفضيل مبنيٌ على معنى الزيادة ،و لا يكون مطبوعًا بذات المشتق الذي يمثله ،إذ إنَّ الزيادة تزول بمجرد بدء مفاضلة أخرى ،أضف إلى ذلك أن بناء اسم التفضيل عندما يخرج إلى معنى بناء (فاعل)و(فعيل)" لا يُلحَظ فيها معنى التفضيل إطلاقا"[١٨١] ،وعلى ذلك نفرٌ من العلماء [١٨٢]

أمَّا ما يجب أن نستفيد منه في تمييز المشتقات بعضها من بعض يتمثل في معنى المشتق في سياق الجملة ، و لا نعتمد على المعيار الشكلي ، ووزن المشتق ؛ لأنّ الوزن الاشتقاقي ليس كافٍ على خدمة الباب الذي هو له[١٨٣].

الخاتمة

لم يكن التعريف عند اللغويين يشاكل تعريف المناطقة ، فرغم اتفاقاتهم في كثير من أموره، إلَّا أنَّهم اختلفوا في وظيفته ، فكانت وظيفته تمييز الباب الذي هو له من غيره ؛ الأمر الذي يجعل التعريف بوظيفته التمييزية أسهل من بناء تعريف يصور بابه كما أراد المناطقة .

كان بناء تعريف الصفة المشبهة عند العلماء القدماء و المعاصرين موضوع لهدف خدمة باب الصفة المشبهة بالأساس، بل كان هدفه الأساس لخدمة المشتقات الأخرى ؛ لذلك انعكس خلافات العلماء في باب اسم الفاعل و اسم المفعول و مبالغة اسم الفاعل على تعريف الصفة المشبهة ، و التعريف بالأساس يجب أن يتكون من الحقائق التي لا يشترك بها الباب مع غيره، و اتباع غير ذلك في بنائه يوجب العيب فيه ، و يوجب _ أيضًا _ الخلاف ؛ الأمر الذي جعل تعريفاتهم غير مانعة و لا جامعة في أغلبها

على المعرَّف أن يتوخى الدقة و الحذر عند بناء التعريف ؛لأنَّ صناعة التعريف مبنية على أسس و ضوابط مجتمعة ، و مخالفة أيّ جزء من تلك الأسس و الضوابط يوجب الخلل في التعريف ، و يجعله مربكًا ، ذلك ما حدث في تعريفات العلماء ؛ إذ إنَّ الواحد منهم عندما كان يقدَّم تعريف باب الصفة المشبهة لم يكن يراعي الأسس المنصوص عليها ؛ الأمر الذي أنتج تعريفات تخللها العيب بأشكال مختلفة وفقًا للأسس التي لم يتم مراعاتها في تعريفاتهم .

قام البحث من خلال تعريفات العلماء باستقصاء الحقائق التي تتماز بها الصفة المشبهة من غيرها التي لا يختلف بها العلماء ، و أعاد بناء تعريف باب الصفة المشبهة يرى أنَّه جامعًا مانعًا خاليًا من محاذير بناء التعريف التي نصّ عليها العلماء.

الحواشي

١. السيوطي،جلال الدين:همع الهوامع في شرح جمع الجوامع. تح:عبد العال مكرم، مؤسسة الرسالة، بيروت،ط٢،١٩٨٧، ١/ ٨٥.

٢. ابن تيمية،تقي الدين أحمد: الرد على المنطقيين. تح: رفيق العجم، دار الفكر اللبناني، بيروت، ٥٢/١٩٩٣.

٣. تقي الدين أحمد بن تيمية: نقض المنطق.تح: محمد عبد الرزاق ، مكتبة السنة المحمدية،القاهرة، ١٩٥/ ١٨٧.

٤. الزجاجي،أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق: الإيضاح في علل النحو. تح: مازن المبارك، دار النفائس، بيروت، ١٩٨٢/ ٤٨.

٥. الأزهري، خالد بن عبد الله: شرح التصريح على التوضيح. دار الفكر، دمشق، -١٩/ ١٧.

٦. الراجحي ،عبده: النحو العربي والدرس الحديث. دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٨٨/ ٧٧.

٧. الأبذي، شهاب الدين والفاكهي، جمال الدين: كتابان في حدود النحو. تحقيق: علي الحمد. دار الأمل، إربد، ٢/١٩٩٨.

٨. الرد على المنطقيين: مرجع سابق/ ٤٢.

٩. الديداوي ، محمد : منهاج المترجم ،المركز الثقافي العربي،بيروت،٢٠٠٥ /١١٥.

١٠.القاسمي ، علي : علم المصطلح ،بيروت ، مكتبة لبنان،٢٠٠٨ /٧٤٧.

١١.توصية المنظمة الولية للتقييس رقم :(٤٠٧)،أبريل ،١٩٦٨.

١٢.الرد على المنطقيين: مرجع سابق . و الإيضاح في علل النحو؛مرجع سابق /٤٨، وشرح التوضيح على التصريح ؛مرجع سابق /١٧.

١٣.السكاكي ،سراج الدين يوسف : مفتاح العلوم.جامعة بغداد ،بغداد،١٩٨٠ / ٤٣٦.

١٤.ابن مالك، جمال الدين أبو عبد الله محمد: شرح الكافية الشافية.تح: عبد المنعم أحمد.مكة المكرمة، جامعة أم القرى، ١٩٨٢م،٤٧٢/١.

١٥.بوحمدي ،محمد : كيفية صياغة التعريف عند السكاكي ،مجلة دراسات مصطلحية ،العدد الأول،٢٠٠١/٥٤.

١٦.الأنصاري، ابن هشام: شرح اللمحة البدرية. تحقيق: هادي نهر. دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٠٧،١ /٢٢٩.

١٧.ابن هشام الأنصاري: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك. تح: محمد عبد الحميد، دار الندوة الجديدة، بيروت، ١٩٨٠، ٣/ ٤.

١٨.الصبان، محمد بن علي: حاشية الصبان على شرح الأشموني. دار إحياء الكتب العلمية، القاهرة، ١٩٧٠،١ /١٠٤.

١٩.الأستراباذي ،رضي الدين محمد: شرح كافية ابن الحاجب ،تح: إميل يعقوب ،دار الكتب العلمية ، بيروت ،٢،٢٠٠٧/٨.

٢٠.ابن الحاجب ،جمال الدين :الإيضاح في شرح المفصل ، تح :موسى العليلي ،وزارة الأوقاف ، بغداد ،١٩٨٢ ،١/٤٤١.

٢١.حاشية الصبان: مرجع سابق، ١، / ١٠٤.

٢٢.حاشية الصبان: مرجع سابق، ٢/ ٢٤.

٢٣.ابن إيَّاز،حسين بن بدر: المحصول في شرح الفصول،تح: ،شريف النجار،دار عمَّار ، عمان ،٢٠١٠/١١٩.و ابن الحاجب ، جمال الدين : الأمالي النحوية ،تح :هادي حسن ،مكتبة النهضة النهضة ، بيروت ،١٩٨٥، ٢ /١١٤.

٢٤.ابن مالك،أبو عبد الله محمد: شرح ألفية ابن مالك لابن الناظم. تح: عبد الحميد السيد عبد الحميد، دار الجيل، بيروت/١٠٢.

٢٥.شرح الملحة البدرية ، مرجع سابق،٢/٢١٨.

٢٦.المرجع السابق ،الصفحة نفسها.

٢٧.المرجع السابق،مرجع سابق ٢/١٥٤.

٢٨.الجرجاني ،علي بن محمد : كتاب التعريفات. تح:عبد المنعم حفني، دار الرشاد،القاهرة، ٢٨/١٩٩.

٢٩.مجلة دراسات مصطلحية ،مرجع سابق /٥٨.

٣٠.أبو الحسن علي بن عصفور:شرح جمل الزجاجي.جامعة أم القرى،مكة المكرمة، ٩٦/١٩٩،١

٣١.جمال الدين الفاكهي:شرح الحدود النحوية.تح:محمد الطيب الإبراهيم، دارالنفائس، بيروت،١٩٩٦/٧١.

٣٢.ابن عصفور ،أبو الحسن علي: شرح جمل الزجاجي. جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ١٩٩،١/ ٩٦.

٣٣.المرجع السابق ،الصفحة نفسها.

٣٤.شرح الحدود النحوية ،مرجع سابق/٧١.

٣٥.ابن الحاجب ،جمال الدين:الكافية في النحو،دار الكتب العلمية، بيروت ،١٩٨٢،٢/٤٧١.

٣٦.المرجع السابق ، الصفحة نفسها.

٣٧.مفتاح العلوم ،مرجع سابق /٤٣٧.و مجلة دراسات مصطلحية،مرجع سابق /٥٩.

٣٨.مجلة دراسات مصطلحية ،مرجع السابق ، الصفحة نفسها .

٣٩. المرجع سابق /٦٠.

٤٠.أوضح المسالك:مرجع سابق، ٧٨/٢.وشرح الحدود النحوية ،مرجع سابق/٧١.و مفتاح العلوم ،مرجع سابق/٤٣٧،و القاسمي ،علي: إشكالية المعجم ، اللسان العربي ، العدد ١٩٩٨،٤٦/٥٩ .

٤١.شرح اللمحة البدرية،مرجع سابق ،١٩٧/٢.

٤٢.اللسان العربي ، مرجع سابق /٥٩.

٤٣.مجلة دراسات مصطلحية ،مرجع سابق /٥٥.

٤٤.ابن عقيل، بهاء الدين: شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك. تحقيق: محمدعبد الحميد. المكتبة العصرية، بيروت، ١٩٩٥.و زين الدين الحمصي الشافعي: حاشية على شرح الفاكهي لقطر الندى. مطبعة مصطفى البابي الحلبي،دمشق، ١٩٧، ٢٣٣/١.

٤٥.شرح ابن الناظم، مرجع سابق/ ١٧٢.

٤٦.أوضح المسالك: مرجع سابق، ٧٨/٢.

٤٧.شرح الملحة البدرية ،مرجع سابق،١٥٤/٢.

٤٨.الكافية في النحو،مرجع سابق ٤٧١/٢.

٤٩.حاشية الصبان: مرجع سابق، ١٣٨/١.

٥٠.شرح كافية ابن الحاجب،مرجع سابق،٤٧٣/٢.

٥١.شرح ابن عقيل ،مرجع سابق،٥٠١/١.

٥٢.على شرح الفاكهي لقطر الندى،مرجع سابق،٢٣٣/١.

٥٣.اللسان العربي،مرجع سابق/٥٩.

٥٤.شرح ابن الناظم: مرجع سابق/ ٢٥.

٥٥.ابن السّراج، أبو بكر محمد بن سهل:الأصول في النحو: تح حسين الفتلي، النجف، مطبعة النعمان، ٣٣/١٩٧٤.

٥٦.الزجاجي، عبد الرحمن:الإيضاح في علل النحو. تح: مازن المبارك. بيروت، دار النفائس، ١٣٥/١٩٨٢.

٥٧.الجرجاني، عبد القاهر: دلائل الإعجاز. تح: السيد محمد رضا. بيروت، دار المعارف للطباعة، ١٩٤/١٩٧٨.

٥٨.المطرزي،برهان الدين:المصباح في النحو. تح:مقبول علي.بيروت، دار البشائر الإسلامية، ٧٢/١٩٩٣.

٥٩.الكافية في النحو،مرجع سابق،٤٣١/٤.

٦٠.الأردبيلي، عبد الغني: شرح الأنموذج في النحو. تح: حسني عبد الجليل يوسف. القاهرة، مكتبة الآداب، ١٢٩/١٩٩٠.

٦١.شرح ابن عقيل :مرجع سابق ،١٤٠/٢.

٦٢.ابن مالك ،جمال الدين : شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ ،تح: عبد المنعم هريدي ،دار الفكر العربي ، القاهرة،١،١٩٧٥/٤٧١.

٦٣.شرح ابن عقيل ،مرجع سابق ،١٤٠/٢.

٦٤.أوضح المسالك ،مرجع سابق ،٢٦٨/٢.

٦٥.الأشموني، نور الدين: شرح الأشموني على ألفية ابن مالك. تح: عبد الحميد السيد عبد الحميد. القاهرة، المكتبة الأزهرية، ٢،١٩٩٣/٢٤٦.

٦٦.حاشية الصبان، مرجع سابق / ٣٢٣

٦٧.شرح الحدود النحوي، مرجع سابق / ١٤٤.

٦٨.شرح ابن الناظم، مرجع سابق/١٧٢.

٦٩. المكودي، أبو زيد عبد الرحمن: شرح المكودي على ألفية ابن مالك، تح: فاطمة الراجحي. الكويت، جامعة الكويت، ١٩٧٧/ ١٧٥.

٧٠.الأزهري، خالد بن عبدالله: شرح التصريح على التوضيح. دمشق، دار الفكر،١٩٠٠،٢/٨٠.

٧١.ابن طولون، شمس الدين: شرح ابن طولون على ألفية اين مالك. تح: عبد الحميد الكبيسي. بيروت، دار الكتب العلمية، ٢٠٠٢،٢/١٨.

٧٢.الحملاوي، أحمد بن محمد: شذا العرف في فن الصرف، دار الكتاب ،الرياض /٩٥.

٧٣.نهر ،هادي :الصرف الوافي ،عالم الكتب ،إربد ،٢٠١٠/١٠٢.

٧٤.الراجحي ،عبده ، التطبيق الصرفي ،دار النهضة ،بيروت /١٣٣.

٧٥.الغلاييني ،مصطفى :جامع الدروس العربية ،المكتبة العصرية ،١٩٩٤/٢٢٥.

٧٦.الأسمر ، راجي : المعجم المفصل في علم الصرف ،دار الكتب العلمية ،١٩٩٧/٧٥.

٧٧.دلائل الإعجاز، مرجع سابق /١٩٤.

٧٨.المرجع السابق ، الصفحة نفسها . و المرادي، بدر الدين أبو محمد حسن بن قاسم: توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك. تح: عبد الرحمن علي سليمان. القاهرة، مكتبة الكليات الأزهرية، ١٩٧٩،٢/٨٤٧..

٧٩.الحشر ،٩.

٨٠.يونس،١.

٨١.شرح الكافية، ابن الحاجب، ٣/ ٤٣١، و شرح الأنموذج ، ١٢٩، و شرح جمل الزجاجي،١/ ٥٦٦.

٨٢.الكفوي، أيوب بن موسى: الكليات. تح: عدنان درويش. بيروت، مؤسسة الرسالة، ١٩٩٢٣/ ١٩٩٣.

٨٣.سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان: الكتاب. تح: عبد السلام هارون. القاهرة ، عالم الكتب ،١٩٨٣/ ٤/ ٢٢.

٨٤.شرح الكافية الشافية، ابن مالك، ١٧٢/١.وأوضح المسالك، ٢/ ٢٦٧-٢٧١، و توضيح المقاصد، ٢/ ٨٧٣، و حاشية الصبان، ٢/ ٤٥٧. وشرح التصريح ٢٢/ ٨٢. الأنصاري،ابن هشام جمال الدين:مغني اللبيب عن كتب الأعاريب. تح:بركات يوسف. بيروت،دار الأرقم، ٤٥٨/١٩٩٩ .

٨٥.الزَّمَخْشَري، جار الله أبو القاسم:المفصّل في علم العربية.القاهرة، مطبعة حجازي / ٤٣٠.

٨٦.أوضح المسالك، ٢٦٧٢، و اشتقاق أسماء الله، أبو القاسم الزجاجي، ٧٠.

٨٧.شرح الكافية في النحو، الاستراباذي، ٢٨٠/١، وشرح ابن عقيل، ٤٤/٣.

٨٨.شرح الكافية، مرجع سابق/٢٧٨.

٨٩.المرجع السابق، ١٦٦/١

٩٠.الأندلسي،أبو حيان أثير الدين:ارتشاف الضرب من لسان العرب. تح: محمد عثمان.بيروت،دار الكتب العلمية، ٥٢٢/٨/٢٠١١.

٩١.الكافرون/ ٤٥.

٩٢.الأندلسي، أبو حيّان محمد بن يوسف: تفسير البحر المحيط. بيروت، دار الكتب العلمية،٥٢٢/٨/٢٠٠٧.

٩٣.شرح اللمحة البدرية، ابن هشام، ٦٩/٢.

٩٤.البحر المحيط، مرجع سابق٤٤٧/٧.و الألوسي، شهاب الدين: روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني. بيروت، دار إحياء التراث العربي،١٩٠٠م ٤١/٢٤.

٩٥.البقرة/١٦٧.

٩٦.آل عمران/ ١٨.

٩٧.القيامة/٢٢١.

٩٨.البقرة/١٥٧.

٩٩.إبراهيم/ ٤.

١٠٠. عكبري، عبدالله بن حسين: اللباب في علل البناء والإعراب. تح: غازي مختار. بيروت، دار الفكر، ٢٠٠١، ٤٤٣/١. وشرح الشافية، ١٠٥٨. و المصباح في علم النحو، ٧٢١.

١٠١. شرح ابن عقيل، مرجع سابق ١٣٢/٢.وشرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ، ابن مالك، ٢٦١، و شرح الكافية في النحو، ٢٦٤. وشرح المكودي، ١٧٥، و شرح التصريح على التوضيح، ٨٠/٢، وحاشية الصبان، ٣/٣.

١٠٢. ابن يعيش، أبو البقاء يعيش بن علي بن يعيش بن أبي السرايا: شرح المفصل. بيروت، عالم الكتب، ٨٢/٦/١٩٠٠. و أوضح المسالك، مرجع سابق ٢٦٧/٢.

١٠٣. حاشية الصبان، مرجع سابق ٤٥٩/٣. و شرح الكافية الشافية، مرجع سابق ١٧٣/٣.

١٠٤. شرح الكافية الشافية، مرجع سابق٣/ ١٠٧٣.

١٠٥. تم ذكر الردود سالفًا.

١٠٦. الرحمن/٧٢.

١٠٧. البروج/٢٢.

١٠٨. النمل/ ٦٢.

١٠٩. الحجر/ ٤٠.

١١٠. المائدة/٢١.

١١١. الكامل، المبرد، مرجع سابق ٢٦٠/١، و ابن دريد، محمد بن الحسن: جمهرة اللغة. بيروت، دار الكتب العلمية، ٢٠٠٥/ ٤٢٥٣.

١١٢. ارتشاف الضرب، مرجع سابق ١٩١/٣، السيوطي، جلال الدين :المزهر في علوم اللُغَة وأنواعها. تح: فؤاد علي منصور. بيروت، دار الكتب العلمية،١٩٧٧ ٧٧/٢. و النجار، محمد عبد العزيز: ضياء السالك إلى أوضح المسالك. القاهرة، مطبعة السعادة، ١٦/٣/١٩٧٣.

١١٣. البحر المحيط، مرجع سابق ٣٠٠/٨.

١١٤. صيغ المبالغة بين القياس والسماع، البشيني، ١٥.

١١٥. المزهر، السيوطي، ٧٧/٢.

١١٦. الكتاب، ١/ ١١٠.

١١٧. شرح الكافية، مرجع سابق ٢٥٦/١. و شرح ابن عقيل، مرجع سابق ٤٤/٣.

١١٨. شرح الكافية، ١مرجع سابق/٢٥٦. وشرح ابن عقيل، مرجع سابق ٤٤/٣.

١١٩. ارتشاف الضرب، مرجع سابق ٣/ ١٩٣،و الثبيتي، عياد: صيغ المبالغة بين القياس والسماع.مجلة بحوث ودراسات في اللغة العربية وآدابها من منشورات جامعة الامام محمد بن سعود الإسلاميَّة / الرياض الجزء الثاني،١٩٨٨/ ٣٩.

١٢٠. ارتشاف، الضرب،مرجع سابق ١٩١/٣.

١٢١. شرح اللمحة البدرية، مرجع سابق٦٩/٢.

١٢٢. المفصل في علم العربية،مرجع سابق ٢٣٠. و شرح الكافية مرجع سابق٣/ ٤٣١. شرح الوافية في نظم الكافية، مرجع سابق٣٢٩. تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد،مرجع سابق ١٣٩. و شرح الحدود النحوية،مرجع سابق ١٤٤. الإيضاح العضدي،مرجع سابق ١٥١.

١٢٣. اشرح التصريح على التوضيح،مرجع سابق ٢٢/ ٨٣. شرح شذور الذهب، مرجع سابق ٣٨٦/١. أوضح المسالك، مرجع سابق ٢/ ٢٤٨، شرح الكافية،مرجع سابق ٢٠٧/٢. شرح الوافية، ابن الحاجب، مرجع سابق٣٢٤، شرح ابن الناظم،مرجع سابق/١٦٢.

١٢٤. شرح الكافية الشافية، ٤٧٢/١.

١٢٥. المرجع السابق، الصفحة نفسها.وأوضح المسالك، ٢/ ٢٦٨. و شرح الأشموني ٢٤٦/٢.وحاشية الصبان، ٣/٤

١٢٦. الكتاب، ٤/ ١٨.

١٢٧. شرح التصريح على التوضيح، ٢/ ٧٨.و أوضح المسالك،مرجع سابق ٢/ ٢٦٦.و شرح الأشموني،مرجع سابق ٣٥٣/٢.

١٢٨. شرح المفصل،مرجع سابق ٦/ ٨٣.

١٢٩. فاطر/ ٩.

١٣٠. الزمر/٣٠.

١٣١. شرح المفصل،مرجع سابق ٨٣/٦. حاشية على شرح الفاكهي،مرجع سابق ١٤٩/٢.

١٣٢. البقرة/ ٢٦٢.

١٣٣. البحر المحيط،مرجع سابق/ ١٢٩.

١٣٤. البقرة/ ١٤.

١٣٥. القيامة/٢٢.

١٣٦. البقرة/١٧٧

١٣٧. البقرة/ ١٦٧.

١٣٨. شرح الكافية الشافية ،مرجع سابق/٤٧٢.

١٣٩. دلائل الإعجاز ،مرجع سابق/ ١٩٣.

١٤٠. شرح الكافية في النحو،مرجع سابق ٢/ ١٩٨.

١٤١. الرحمن/٧٢.

١٤٢. الطبري،أبو جعفر بن جرير: جامع البيان في تأويل القرآن.تح:أحمد محمد. مؤسسة الرسالة، ٢٠٠٠٢/٣/٧٦. و حسن ، عباس : النحو الوافي، دار المعارف ، القاهرة ،١٩٩٩، ٢٣٨/٣

١٤٣. البروج/ ٢٢.

١٤٤. جامع البيان،مرجع سابق ٢٣٢/١٧٨.

١٤٥. النحل/ ٦٢.

١٤٦. جامع البيان،مرجع سابق ١٧/ ٢٣٢.

١٤٧. ابن سيده، علي بن إسماعيل: المخصص. دار الأفق، بيروت، المطبعة الأميرية، ١٩٠٠،٥/١٠٢.

١٤٨. ديوان العرب،مرجع سابق ١/ ١٥.

١٤٩. همع الهوامع، السيوطي،مرجع سابق ٢، ٩٧.

١٥٠. جامع البيان،مرجع سابق ٣٤٢/٢٠. القرطبي،أبوعبدالله محمد بن أحمد:الجامع لأحكام القرآن.بيروت،داراحياء التراث العربي،١٩٨٥ ١٤/ ٢٥٧.و البغوي،أبو محمد الحسين بن مسعود:معالم التنزيل. تح:محمد عبد الله.الرياض، دار طيبة،١٩٩٧، ٣٨١/٦.

١٥١. الأحزاب/٧٢.

١٥٢. همع الهوامع في شرح جمع الجوامع،مرجع سابق ٩٧/٢. وينظر البحر المحيط، مرجع سابق٣٦٧/١.و السامرائي، فاضل صالح: معاني الأبنية في العربية. الأردن، دارعمّارللنشروالتوزيع،ط١، ١٩٨١/ ٦٢.

١٥٣. ابن القيم، أبو عبد الله الجوزية: الفوائد المشوق إلى علوم القرآن وعلم البيان. دار الكتب العلمية، بيروت،١٩٠٠/١/٢٠٠٨. و شرح المفصل،مرجع سابق ٧٣/٦. التحرير والتدوير،مرجع سابق ١/ ٤١٥.

١٥٤. شرح شافية ابن الحاجب، مرجع سابق ١٤٨/١.الكتاب، مرجع سابق٤/ ١٨.

١٥٥. الكتاب،مرجع سابق ٤/ ١٨.

١٥٦. جامع البيان، مرجع سابق١٣/١٢١.

١٥٧. البحر المحيط ، مرجع سابق ٥/ ٤٧٤. و معاني القرآن، النحاس، مرجع سابق ٤٧/٣.

١٥٨. الكشاف، الزمخشري، مرجع سابق ٤/ ٢٦٠. وأضواء البيان في إيضاح القرآن، مرجع سابق ٧/ ١٢٧.

١٥٩. مجلة دراسات مصطلحية ،مرجع سابق /٥٩.

١٦٠. شرح ابن الناظم ،مرجع سابق /١٠٢.

١٦١. شرح المكودي، مرجع سابق ١٧٥.

١٦٢. شرح التصريح على التوضيح، مرجع سابق ٨٠/٢.

١٦٣. شرح ابن طولون، ابن طولون، مرجع سابق ١٨/٢.

١٦٤. اللسان العربي ،مرجع سابق /٥٩.

١٦٥. المعجم المفصل في علم الصرف،مرجع سابق/٧٥.

١٦٦. شرح الحدود النحوية ،مرجع سابق /٧١.

١٦٧. شرح جمل الزجاجي ،مرجع سابق ،٩٦/١.

١٦٨. الإيضاح في شرح المفصل ،مرجع سابق ،٤٤١/١.

١٦٩. شرح ابن الناظم ،مرجع سابق /١٧٢.

١٧٠. الصرف الوافي ،مرجع سابق/١٠٢.

١٧١. المرجع السابق، الصفحة نفسها.

١٧٢. المصباح في النحو،مرجع سابق/٥٢.

١٧٣. شرح ابن الناظم ،مرجع سابق /١٧٢.

١٧٤. التعريفات ،مرجع سابق /٢٨.

١٧٥. جامع الدروس العربية، مرجع سابق ١٩٣/١.

١٧٦. المرجع السابق،الصفحة نفسها.

١٧٧. شرح الأشموني ،مرجع سابق،٢٥/١.

١٧٨. صفا، فيصل إبراهيم:الصفة المشبهة.مجلة مجمع اللغة العربية الأردني، مجلد ٢٠، ١٩٩٦/٧٤.

١٧٩. انظر مادة (وسم) في المعاجم العربية.

١٨٠. العسكري،الحسن بن عبدالله: الفروق في اللغة ،تح:محمد إبراهيم،دار العلم و،القاهرة ،٥٣/١.

١٨١. ارتشاف الضرب،مرجع سابق،٢٣٢٥/٥.

١٨٢. الجدبة ، أحمد : صيغة أفعل التفضيل في القرآن الكريم ،مجلة الجامعة الإسلامية للبحوث الإنسانية، ٢٠١٢ المجلد العشرون، العدد الثاني، ٥٨.

١٨٣. النحو الوافي ، مرجع سابق،٢٣٨/٣.